معنى ذلك، ان لدى الليكود فرصة ليس فقط للاستمرار كحزب ثان كبير، بل وللعودة الى الحكم في الانتخابات المقبلة، إذا قام بيغن الصغير بتأييد نتنياهو كزعيم جديد يبدو الوحيد بين قادة الليكود القادر على هزيمة رابين في حال إحداث التعديل المرجح بإتجاه انتخاب رئيس الوزراء من الشعب مباشرة. لكن هذا الاحتمال يتوقف على شرط آخر هو قدرة نتنياهو في التوصل الى تسوية تاريخية مع ليفي الذي زاد تطلّعه لخلافة شامير، بالرغم من الصعوبة البالغة لمثل هذه التسوية. فإذا أمكن تحقيق هذين الشرطين (توحّد قادة الجيل الجديد وتسوية تاريخية مع ليفي)، سيظل الليكود أحد الحزبين الكبيرين.

ومعنى ذلك، أيضاً، ان نتائج الانتخابات الاخيرة لا تؤدي، في ذاتها، الى تغيير في طبيعة النظام الحزبي، كما كان حال الانتخابات السابقة، بالرغم من ظهور اعتقاد في أعقابها، مباشرة، بأن حزب العمل تراجع، بشكل جوهري، وان الليكود صار الحزب المهيمن. ذلك ان نتائج انتخابات الكنيست الثاني عشر كرّست الاستقطاب بين الليكود والعمل، وان هذه الخلاصة لا تتسق مع الاعتقاد الشائع، على نطاق واسع، بأن اسرائيل تتجه صوب مزيد من التطرف اليميني[١٤]. بل ان نتائج الانتخابات لا تشير الى ان هناك مزيداً من الاتجاه لليمين بالمقارنة مع انتخابات العام ١٩٨٤. ورداً على الحجة الخاصة بتركيب الحكومة التي تشكّلت في نهاية العام ١٩٨٨، يمكن ملاحظة ان هذا التركيب لا يعكس نتائج الانتخابات بدقّة، وانما يعبّر عن نتائج المفاوضات الائتلافية التي عجز حزب العمل عن ادارتها بالشكل الافضل لأسباب تتعلّق بانقسامه على نفسه وتصاعد الصراع في داخله، وحرص شمعون بيرس ورابين على الائتلاف مع الليكود بأي ثمن، خشية ان يؤدي انتقال الحزب للمعارضة الى الاطاحة بهما من قيادته، فضلاً عن الشعور العميق بالانهزام والعجز على نحو يتجاوز الواقع الذي تعكسه نتائج الانتخابات التي تؤكد وجود تعادل بين العمل والليكود[١٥].

وبالرغم من تبدّل المواقع بين الحزبين الكبيرين، بموجب نتائج الانتخابات الاخيرة، يظل واقع أنهما الحزبان الرئيسان مستمراً، حتى إذا ارتفع الفارق بينهما الى ١٢ مقعداً لصالح العمل، فيما كان الفارق مقعداً واحداً لصالح الليكود العام ١٩٨٨، ارتفع الى ثلاثة مقاعد لانضمام أحد نواب العمل الى الليكود. وكانت محدودية الفارق بين الحزبين، في العام ١٩٨٨، فرضت على الليكود ضمّ العمل الى حكومته، لكنها لم تحل بعد ذلك دون تشكيل حكومة من دون العمل في حزيران (يونيو) ١٩٩٠. وقد حصلت أطراف هذه الحكومة والمعسكر اليميني ـ الديني على ٥٩ مقعداً، فقط، في الانتخابات الاخيرة، في مقابل ٦٥ مقعداً في الانتخابات السابقة، في ما ارتفعت مقاعد معسكر حزب العمل الى ٦١ مقعداً. وهذا الفارق الطفيف بين المعسكرين، عموماً، يعوّض، في الواقع، الفارق الكبير لصالح حزب العمل في الانتخابات الاخيرة.

دلالة ذلك، ان النظام الحزبي الاسرائيلي ما زال يقوم على حزبين كبيرين، حتى اذا اتسع الفارق بينهما، مع ملاحظة ان هذا الاتساع ليس نتاج تحوّلات بنيوية في اتجاهات التصويت، وبالتالي فهو قابل لأن يضيف بل ولأن يتحوّل لصالح الليكود، اذا ما أفلت من أزمته الداخلية الراهنة. فعلى سبيل المثال، رأينا ان المهاجرين الجدد كانوا العامل الرئيس وراء اتساع الفارق لصالح حزب العمل بسبب ضيقهم من سياسة الليكود في الاستيعاب. وليس ثمة ما يحول دون ان يضيقوا بسياسة حكومة رابين الجديدة أيضاً.